

وان يكون عقوبته له في الدنيا سبب العفو والغفران كما جاء في الحديث
 الاخر ومن اصاب من ذلك شيئا فعوقب به في الدنيا فقبوله كفاة فان قلنا
 فامعن حديث الزبير وقول النبي صلى الله عليه وسلم له حين تخافهم مع
 الاضاري في شراح الحرة اسقوا زبير حتى يبلغ الكعبين فقال له الاضاري
 ان يارسول الله كان ابن عمك فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم قال اسقوا زبير حتى يبلغ الجدر الحديث فالجواب ان النبي
 صلى الله عليه وسلم منزله ان يقع بنفسه سلم منه في هذه القصة امره
 ولكنه صلى الله عليه وسلم نذب الزبير اولاً الى الاقتصار على بعض حقه
 على طريق التوسط والصلح فلما لم يرض بذلك الاخر ولج وقال لا يجب
 استوفى النبي صلى الله عليه وسلم للزبير حقه ولهذا ترجم البخاري على هذا
 الحديث باب اذا اثار الامام بالصلح فابي حكم عليه بالحكم وذكر في اخر الحديث
 فاستوعى رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ للزبير حقه وقد جعل
 المسلمون هذا الحديث اصلاً في فضته وفيه الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
 في كل ما فعله في حال غضبه ورضاه وانته وانتهى ان يقضى القاضى وهو
 غضبان فانه في حال الغضب الرضى سواء لكونه فيها معصوماً وغضب
 النبي صلى الله عليه وسلم في هذا بما كان لله تعالى الانفسه كما جاء في
 الحديث **الصغير** وكذلك الحديث في اعادة عكاشة من نفسه لزين امية

تكملة

حمله الغضب عليه بل افرح في الحديث نفسه ان عكاشة قال له وضربته
 بالغضب فما ادرى اعمدا امر اردت ضرباً لثاقه فقال لا النبي صلى الله عليه وسلم
 اعيدك بالله يا عكاشة ان يتخذك رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك
 في حديثه **الاخر** مع الاعرابي حين طلب عليه السلام الاقتصار منه فقال
 الاعرابي قد عفوت عنك وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد ضرب به بالسوط
 لتعلقه بزمام ناقته مرة بعد اخرى والنبي صلى الله عليه وسلم ينهاه
 ويقول له تدرك حاجتك وهو بالي فضربه بعد ثلث مرارة وهذا منه
 صلى الله عليه وسلم لمن لم يقف عند نهي صواب وموضع اوب لكنه
 عليه السلام اشفق ان كان حق نفسه من الامر حتى عفا عنه **واما حديث**
سواد بن محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم وانا متعلق فقال ابراهيم
 حظ حظ وغشيتني بقضيبك في بطني فاجهت قلت الاقتصار برسول
 الله فكشف لي عن بطنه انما ضربه صلى الله عليه وسلم لئلا يراه به ولعله
 لم يرد بضربه بالقضيب لانه ينيبه فلما كان منه اجماع ليقصده طلباً لثقل
 منه على ما قد سماه **فصل** واما افعال صلى الله عليه وسلم النبوية
 فحكمه فيها من توقي المعاصي والمكروهات ما قد سماه ومن جواز النهي والخط
 في بعض ما اذا كرهناه وكلمه غير قاصح في النبوة بل ان هذا فيها على الندور وان
 سائر افعال صلى الله عليه وسلم والقبول بل كثرها او غيرها جارية بحرى